وزير النفط يتفقد المصفاة عقب الحريق ويطمئن على المصابين

مدير مصفاة حمص لـ«الوطن»: لا شبهة جنائية وراء الحريق وأنا مسؤول عن كلامي

| رامز محفوظ

نفى مدير عام مصفاة بانياس أكرم العلي وجود أي شبهة جنائية وراء حادث حريق المصفاة الذي وقع يوم الجمعة الفائت.

وقال: إن حريق بهذا الحجم الكبير لو كان مفتعلاً لأودى بحياة الفاعل، منوهاً إلى وجود كاميرات مراقبة ترصد كامل المساحة، وقال: لو كانت هناك شبهة جنائية فلن نتستر عن الفاعل وسيتم إبلاغ الجهات المختصة لمحاسبته، وأنا مسؤول عن كلامي.

وأكد أكرم أن الحريق لن يؤثر في إنتاج المصفاة، والعمل مستمر بشكل طبيعي مع إدخال وحدات إنتاج جديدة إلى العمل، منوهاً بأن الحريق لن يؤثر في توريدات إلى المحافظات.

وأوضح مدير المصفاة عدم وجود أي وفيات جراء الحريق، وأن الإصابات البشرية اقتصرت على بعض الاختناقات لعاملين تم إسعافهم إلى المشفى لتقديم العلاج اللازم لهم.

وكان وزير النفط والثروة المعدنية، فراس قدور، قد تفقد مصفاة حمص عقب نشوب حريق في الوحدة ١٠٠، والذي تمت السيطرة عليه بكفاءة عالية من فرق الإطفاء في المصفاة وفوج إطفاء حمص، بالتعاون مع الدفاع المدني.

وتابع الوزير الأعمال التي قام بها رجال الإطفاء والطواقم الفنية المختصة واطلع على الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من الأضرار وضمان سلامة العاملين والمنشآة.

ونوه بالجهود الكبيرة التي بذلتها فرق الإطفاء والدفاع المدني في التعامل مع الحادث بمهنية عالية.

وأكد الوزير قدور أن سلامة العاملين والمرافق تأتي على رأس أولويات الوزارة، وأن الإجراءات الوقائية وخطط الطوارئ قد تم تفعيلها بنجاح، ما أدى إلى عدم تسجيل أي إصابات بين العاملين سوى بعض حالات الاختناق البسيطة.

يشار إلى أن وحدة التقطير التي خرجت عن الخدمة لا تؤثر في حمولة المصفاة الإجمالية، وذلك نظراً لوجود أربع وحدات تقطير جوي بالمصفاة، اثنتان منها كانتا قيد التشغيل واثنتان احتياط. وقد تمت بالفعل المباشرة بتجهيز وحدة احتياطية لوضعها في الخدمة خلال ساعات.

وعقد وزير النفط اجتماعاً مع الكادر الفني في المصفاة بهدف تقييم الأضرار الناجمة عن الحادث والعمل على وضع خطة متكاملة للإصلاح والصيانة، لضمان عودة الوحدة المتضررة إلى العمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

وقام الوزير بزيارة المشفى العمالي في حمص للاطمئنان على صحة المصابين من جراء الحريق، مثمناً جهودهم الكبيرة في إخماده ومتمنياً لهم الشفاء العاجل.

التزوير في أمانة نصيب إلى الواجهة من جديد

مخلص جمركي تهرب من ٥ ملايين ليرة رسوم فتم تغريمه بـ١,٥ مليار ليرة

| عبد الهادي شباط

من جديد قضية تزوير بيانات جمركية في أمانة نصيب الحدودية كان الهدف منه التهرب من رسوم مالية تقدر بنحو ٥ ملايين ليرة.

وأوضح مصدر في أمانة نصيب الحدودية لـ«الوطن» أنه تم الكشف عن بيانات جمركية مزورة نفذها أحد العاملين في التخليص الجمركي لدى أحد مكاتب التخليص في الأمانة لتغيير مقصد حمولة شاحنة كان تتجه إلى إحدى دول الخليج العربي.

وبيّن أنه رغم السماح بتغيير مقصد البضائع بناء على موافقة وزارة النقل وتسديد الرسوم المالية المستحقة لكن في هذه القضية ذهب المخلص لتزوير البيان الخاص بالبضائع لكن اكتشاف واقعة التزوير اعتبرها قضية تهريب وتم تقدير غراماتها المالية بأكثر من ١,٥ مليار ليرة.

وهنا يجدر طرح التساؤلات هل هذه الحادثة (التزوير) هي وحيدة أم إن هناك غيرها من قضايا التزوير لكنها تمر بسلام من دون أن تكتشف.

وخاصة أنه خلال العامين الماضيين تم اكتشاف الكثير من حالات التزوير التي تسببت في كف يد وملاحقة والتحقيق مع عشرات العاملين في الأمانة، وكانت الوطن نشرت في عدة مقالات لها مثل هذه القضايا (التزوير) ومنها توقيف عدد من العاملين في جمارك معبر نصيب الحدودي، وعشرات التجار بتهمة مخالفات تجاوزات قيمها ملايين الدولارات، وهو ما أحدث خللاً حينها في عمل الأمانة حيث تجاوزت قيم البضائع التي تم التلاعب بها، والتي دخلت البلاد، بإشعارات بنكية مزورة، وغراماتها ٢٠٠ مليار ليرة سورية.

وأشارت التحقيقات في القضية إلى أن من نفذ تزوير الإشعارات والبيانات الجمركية «معلومات الشحنات» هو مكتب تخليص جمركي «في حين سهل بعض الموظفين حالات التلاعب والتزوير، بقصد أو غير قصد».

وكانت أمانة اللاذقية سجلت حوادث تزوير مشابهة حيث أدخل تجار بضائعهم المستوردة بأسماء بعض المخلصين الجمركيين، وطالتهم التحقيقات، منهم من ثبت تورطه وطالته أعمال الحجز والغرامات.

وفي حلب سبقها تنفيذ مهمات تفتيش على عدد من العاملين في القطاع الجمركي، جراء عمليات تزوير في التحاليل المخبرية ونتائجها وبخاصة المواد الغذائية، إضافة لتجاوزات نفذها رؤساء المفارز أو العناصر.

ويعتبر معبر «نصيب – جابر» على الحدود السورية–الأردنية في محافظة درعا، أهم معبر بري تجاري لسورية وأكثرها ازدحاماً نسبة لحجم الحركة التجارية التي تمر عبره من سيارات تنقل مسافرين من الطرفين، والشاحنات التي تعبره في كلا الاتجاهين، ناقلة السلع السورية واللبنانية إلى الأردن ودول الخليج العربي، وناقلة من الطرف الآخر السلع الأردنية إلى سورية ولبنان.

> مصدر في الأمانة لـ«الوطن»: الهدف من التزوير تغيير مقصد البضائع من دون موافقات

اجتمع مع الأسرة التموينية في حلب

وزير التموين: تقديم كل التسهيلات لعمليات استلام القمح من الفلاحين

| الوطن

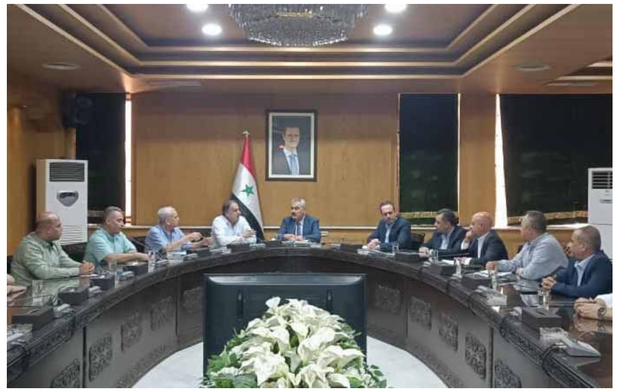

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم على ضرورة الاهتمام البالغ وتقديم كل الإمكانات والتسهيلات المطلوبة للفلاحين المنتجين، الذين بذلوا الكثير من الجهود على مدار عام كامل للوصول إلى مرحلة تسويق محصولهم وينتظرون جني تعبهم، وهذا يرتّب مسؤولية كبيرة على عاتق جميع الكوادر المعنية بتسهيل وتيسير عمليات الاستلام.

وعقد بحضور محافظ حلب حسين دياب اجتماعاً للأسرة التموينية ومديري الزراعة والمحروقات ومكتب الدور في محافظة حلب، خلال اجتماع ترأسه يوم أمس لشرح مفصل حول الواقع التمويني في المحافظة بكل مفاصله ودوائره، وخاصة ما يخص عمل « السورية للحبوب» وموضوع استلام القمح من الفلاحين.

وأهاب الوزير بجميع الجهات والفعاليات للتنسيق اللحظي لحلّ وتلافي المشكلات التي قد تعترض سيرورة العمل، بما يضمن إنجاح وإتمام عمليات استلام هذا المحصول الإستراتيجي في سياق تحقيق الأمن الغذائي.

ووجه الوزير ببذل كل الطاقات ووضع جميع المؤسسات والفعاليات على أهبة الاستعداد لتجاوز حصول اختناقات وأن يكون الجميع على قدر المسؤولية لتنفيذ وإنجاز العمل.

بدوره محافظ حلب حسين دياب أشار إلى استعدادات المحافظة لتأمين جميع مستلزمات تسويق الحبوب وتم تجهيز /٧/ مراكز لاستلام الحبوب في (كفر جوم- تل بلاط- جبرين- تل السواس- جب ماضي- مسكنة- وبردة)، موضحاً أن هناك /٤/ مراكز لاستلام الشعير في (بردة- تل بلاط- دير حافر- ومسكنة)، مبيناً أنه تم افتتاح مركزي مسكنة وتل بلاط اعتباراً من يوم الخميس الماضي مع بدء عملية الحصاد في الريف الشرقي للمحافظة.

وتم خلال الاجتماع بحث واقع العمل في مؤسسات الأسرة التموينية واستعداد كل مؤسسة لتسخير إمكاناتها للتعاون في تسويق محصول القمح كمهمة وطنية بامتياز يتشارك فيها الجميع.

وأشار محافظ حلب إلى ضرورة زيادة كميات الطحين ومستلزمات المخابز نظراً لعودة الكثير من المواطنين المهجرين إلى مناطقهم.

خريطة استثمارية لربط المدن الصناعية بأماكن المواد الأولية

مدير الاستثمار الصناعي لـ«الوطن»: العمل على إنشاء مدن صناعية تخصصية

| نورمان العباس

أكد مدير الاستثمار الصناعي والحرفي في وزارة الصناعة بسمان مهنا لـ«الوطن» أن الخريطة الاستثمارية التي تعدها هيئة الاستثمار بالتعاون مع وزارة الصناعة تعمل على ربط المدن الصناعية بأماكن توافر المواد الأولية وتطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية من خلال دمج وربط المنشآت الصناعية التي تجمعها روابط مشتركة بالإنتاج والتسويق. وبيّن مهنا أن عملية دمج الشركات ذات الاختصاص المتقارب في القطاع العام كان لها دور كبير بتحقيق رؤية العناقيد الصناعية مستقبلاً.

وقال مهنا: إننا بحاجة إلى مدن صناعية متخصصة وهناك توجه في هذا الموضوع وتم البحث فيه في قانون الاستثمار رقم ١٨، حيث يتم العمل على إنشاء مدن صناعية تخصصية، على سبيل المثال مدينة صناعية متخصصة بإنتاج التكنولوجيا أو الأثاث ولكن تم التريث نتيجة الحرب.

ونوه إلى أهمية الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال كمصر التي تمتلك مدناً صناعية متخصصة بصناعة الذهب والأثاث والغذائيات، مشدداً على أن الصناعي السوري والمنتجات السورية لهما سمعة جيدة في الدول الأخرى خاصة في مجال الصناعات الغذائية إضافة إلى خبرة الصناعي السوري التي استفادت منها الكثير من الدول.

وأشار إلى التجمعات العنقودية الصناعية مثل صناعة المفروشات في منطقة داريا والألبسة في منطقة الزبلطاني أو في حلب التي ينبغي تطويرها لإعادة تأهيل الاقتصاد السوري والاستفادة في هذا المجال من الإمكانيات المتاحة للمدن الصناعية.

من جهته رأى الدكتور في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق غسان إبراهيم أن المدن الصناعية والعناقيد في سورية لم تؤسس على قواعد اقتصادية وإنما على أسس غير اقتصادية، ورأى أن السائد كان أن المكان الأفضل لإقامة مشروع صناعي هو الأماكن القريبة من مصدر المواد الأولية أو من منافذ التصدير.

وبيّن إبراهيم أن التجارب الصناعية العالمية الناجحة في مجال التصنيع ركزت على تحسين الجودة وإيصال السلعة إلى السوق في الوقت المناسب.

ورأى إبراهيم أن التقدم الصناعي غير مربوط بوجود مدن صناعية أو عدم وجودها وإنما بقدرة الصناعة على سد الاحتياجات الوطنية ومن ثم القدرة على التصدير، إذ إن التصنيع ليس عملية اقتصادية تقنية فقط بل هو عملية مركّبة تعبر عن مستوى التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

> أكاديمي لـ«الوطن»: العناقيد الصناعية لم تؤسس على قواعد اقتصادية

تصدير الفواكه ينتعش

١١٠ برادات إلى دول الخليج في أسبوع

| جلنار العلي

يستمر الارتفاع الكبير بأسعار الفواكه الصيفية بشكل يفوق قدرة المواطن على شرائها، حيث وصل سعر كيلو المشمش إلى ٣٥ ألف ليرة، والخوخ إلى ٣٠ ليرة، فيما سجل كيلو الكرز سعر ٥٠ ألف ليرة، وقد تزامنت هذه الارتفاعات الكبيرة مع تصريحات صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الماضي نصت على ضرورة إعداد سياسة واضحة ومعتمدة لتصدير المنتجات التي تحقق فائضاً عن حاجة السوق المحلية بهدف توفير القطع الأجنبي وزيادة الإنتاج وتأمين المزيد من فرص العمل وتحسين واقع الخدمات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

بدايةً، حصلت «الوطن» على أرقام تصدير الخضر والفواكه من دمشق خلال الأسبوع الماضي، حيث وصلت إلى نحو ١١٠ برادات تضمنت فواكه وبرتقالاً وبندورة وخساً، فيما توجهت هذه البرادات إلى دول السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان.

مدير سوق الهال وليد العايش بدأ في تصريحه لـ«الوطن» بالحديث عن الأسعار التي تعد منخفضة في سوق الهال ولم تشهد أي ارتفاعات غير منطقية، فمثلاً وصل سعر كيلو الكرز إلى ٢٥ ألف ليرة فقط، والدراق يبدأ من ٧ آلاف ليرة وينتهي بـ١٥ ألف ليرة، والخوخ يتراوح بين ٦–١٠ آلاف ليرة، والنخب الأول من الجارتك لا يتجاوز الـ٢٥ ألف ليرة، أي إن الفوارق بين سوق الهال وبقية مناطق محافظتي دمشق وريفها وصلت إلى ١٠٠ بالمئة في كثير من الأحيان.

ووصف العايش توريدات الفواكه إلى سوق الهال بأنها كافية للاستهلاك المحلي وأنها جيدة جداً لكون الفترة الحالية تشهد بداية مواسم الكثير منها، وهي تزداد يوماً بعد يوم، وبالتالي لا يوجد أي حجج لحدوث أي ارتفاعات بالأسعار، مبيناً أن موسم التصدير لم يبدأ بشكل حقيقي حتى اليوم وهناك توجيهات بعدم تصدير كميات كبيرة وهناك ندرة فيه حالياً، ريثما يتم إغراق السوق المحلي بالمنتجات الزراعية، معرباً عن عدم تشجيعه للتصدير لأن هذا الأمر سيكون له انعكاس كبير وقاس على الأسعار، كما حصل بالثوم على سبيل المثال.

أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزه، خالف العايش في تصريحه واعتبر في حديث لـ«الوطن» أن التصدير يعد رافداً مهماً للاقتصاد الوطني ويحسن مستوى الدخل، لكن يجب على الحكومة إقرار سياسة تحدث من خلالها توازناً بين الكميات المنتجة والكميات التي ستصدّر، علماً أنه توجد عوامل كثيرة تتحكم بحجم الإنتاج منها: دعم المنتج الأساسي وهو الفلاح من خلال دعم حوامل الطاقة والأسمدة والبذار، وتخصيص قروض زراعية ميسرة للفلاحين لشراء الآليات الزراعية التي يحتاجونها، وهذه الأمور كلها تؤدي إلى إنتاج الكميات المطلوبة التي يحتاجها المواطن وتصدير الفائض منها، كما يُطلب من وزارة الزراعة الإشراف المباشر على تنفيذ الخطة الزراعية، لذلك يجب تفعيل الوحدات الإرشادية لتتعامل مع كل فلاح على حدة للخروج بمنتج جيد ذي مواصفات تصديرية عالية الجودة، وإلى جانب ذلك يجب دعم عمليات التصدير من خلال منحه جزءاً جيداً من النفقات التي يدفعها، ليتمكن من منافسة الأسواق العالمية، وخاصة أنه يمكن الاستفادة من رخص الأيدي العاملة في سورية مقارنة بدول الجوار.

وفي السياق، أعاد حبزه ارتفاع أسعار الفواكه في الأسواق إلى التصدير رغم قلته، فما يزال الموسم في بدايته أي إن الكميات الواردة لا يمكن أن يكون فيها فائض للتصدير، إضافة إلى وجود قسم من الإنتاج يباع لمعامل الكونسروة التي تصدر معظم منتجاتها، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق، مطالباً بأن تشرف الحكومة على التصدير بشكل حكيم، متابعاً: «وهناك مشكلة تتمثل بأن سوق الهال يحتوي على منتجات ذات نخب ثان وثالث، وذلك لأن المنتجات الجيدة تصدّر إلى الخارج، فالفلاح يستخدم المبيدات الحشرية المهربة نظراً لانخفاض أسعارها وقلة الكميات النظامية المدعومة، وهذا الأمر تجب معالجته من وزارة الزراعة من خلال زيادة كميات المبيدات الفعالة والنظامية ودعم أسعارها بشكل أكبر، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى رفد السوق المحلي بإنتاج أكبر وذي جودة جيدة».